

دور الدولة في تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

أ. سامية لحول

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باتنة

ملخص:

في ظل التطورات الجديدة من عولمة وانفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية، لا تزال الجزائر تسعى لتنمية القدرة التنافسية بأشكال حديثة. وتبين هذه الدراسة كيف تحول دور الدولة الداعم للتنافسية، فبدلاً من التدخل المباشر لها كإجراءات الحماية وتدعيم الأنشطة الإنتاجية، أصبح يمثل هذا الدور في مساندة غير مباشرة لتوفير بيئات الأعمال الملائمة من خلال السياسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة التي تمكن الأنشطة الإنتاجية والخدمية من تحقيق مزايا تنافسية ومن ثم القدرة التنافسية على المستوى الوطني من أجل زيادة كفاءة الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للأفراد. ومن هذا المنطلق تحاول هذه الورقة مناقشة المحاور التي تبحث في المفاهيم العامة للتنافسية ودور الدولة الداعم لها؛ وتحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري.

وكانت النتائج المستخلصة تعبر عن عدم تحقيق الدولة في الجزائر الغرض المطلوب منها في تدعيم القدرة التنافسية، غير أنها لا زالت تواصل في الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي ومحاولة الارتقاء بالقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

Résumé :

Parallèlement aux nouveaux progrès de la globalisation, l'ouverture du marché et la libéralisation du commerce international; l'Algérie est toujours entrain de développer ses capacités de compétitivité avec de nouvelles formes. Cette étude montre comment le rôle de l'état est évolué par l'intervention indirecte pour un environnement de travail favorable à travers les politiques économiques qui permettent aux activités de production et de services, de réaliser des avantages concurrentiels et par la suite améliorer la capacité compétitive au niveau nationale pour augmenter l'efficacité de l'économie et le niveau de vie des personnes. L'objectif de cet article est discuter les concepts généraux de la compétitivité et le rôle de l'état dans le soutien de cette dernière; l'analyse de l'environnement de travail et la compétitivité de l'économie algérienne.

Les résultats obtenus montrent que l'état algérien n'a pas pu réaliser les objectifs tracés pour soutenir la capacité compétitive, cependant l'état continue dans le chemin des réformes macro et micro économiques et l'amélioration de la capacité compétitive de l'économie nationale.

مقدمة:

لتدعيم وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائري، لابد من تظافر الجهود وتبني الأساليب والأدوات التي يمكن من خلالها تدعيم قدرة مؤسسات الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا في الأسواق المحلية والعالمية وتحافظ على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي. وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا ببيئة الأعمال الملائمة والتي تمكن الأنشطة الإنتاجية والخدمية من تحقيق مزايا تنافسية ومن ثم تدعيم قدرتها التنافسية على المستوى الوطني.

وفي هذا السياق يعتبر دور الدولة حيويا في القيام بوظائفها المختلفة ضمن المحددات التي تشكل أركان بيئة الأعمال. وقد تتنافس الدول فيما بينها لتوفير البيئة الملائمة من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة لقدراتها التنافسية والتي تمكنها من بلوغ معدلات نمو اقتصادي مطردة. كما يتغير دور الدولة طبقا للمراحل التي تمر بها الميزة التنافسية الدولية.

ومما سبق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على التأثير المتبادل بين دور الدولة وتدعيم القدرات التنافسية وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها:

- ما مدى انعكاس بيئة الأعمال الجزائرية على تدعيم القدرات التنافسية؟
- وما هو دور الدولة في تهيئة بيئة الأعمال الجزائرية وتجاوز معوقات هذه البيئة؟

أولاً: المفاهيم العامة للتنافسية ودور الدولة الداعم لها

1: مفهوم التنافسية وسياستها: نظرا لديناميكية مفهوم التنافسية الدولية والتداخل مع المفاهيم الأخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، لم يتوصل إلى تفريق دقيق لهذا المفهوم. وقد ارتبط مفهوم التنافسية الدولية¹ في السبعينيات من القرن العشرين بجوانب التجارة الخارجية. وفي الثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية، وكان الارتباط بالسياسة التكنولوجية خلال التسعينات. أما الآن فيشير هذا المفهوم إلى قدرة الدول على رفع مستوى معيشة أفرادها. وهذا ما يوضحه تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Form (WEF والذي يعتبر التنافسية بأنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد"². وفي نص آخر يعرفها بأنها "القدرة على توفير

البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة".³ ومن ثم فإن الحكومات تتنافس من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات التي تحفز النمو في الأجل الطويل وتزيد من مستويات المعيشة. وبذلك فإن المنافسة بين الحكومات هي منافسة من أجل النمو الاقتصادي، إذ تخلق المناخ الملائم لكي تستطيع المؤسسات تحسين أدائها وذلك من خلال ما يلي:³

- وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبية تنافسية والتي تكون أساسية لإعطاء الثقة لوحدات الأعمال على الاستثمار.
- المحافظة على وتطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية وإزالة كافة معوقات التجارة.
- إزالة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة الاقتصادية وخاصة المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم.
- جعل الأسواق تعمل بكفاءة من خلال التحرير الاقتصادي وتقديم الحوافز من خلال إصلاحات للضرائب المفروضة على الدخل الشخصية وعلى المؤسسات.
- ضمان بيئة صالحة للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة مثل التعليم.

وبالرغم مما سبق فقد اعترض الاقتصادي الأمريكي Paul Krugman على فكرة التنافس بين الحكومات مثلما تفعل المؤسسات، فهو يرى مثل M. Porter أن التنافس لا يكون إلا بين المؤسسات. وأرجع Krugman الخطورة في ذلك أن هذا النوع من التنافسية ما هو إلا وسوسة خطيرة تؤدي إلى حروب تجارية بين الدول. وفي حالة عدم قدرة المؤسسة على تحسين أدائها، فإنه يترتب على ذلك خروجها من السوق. أما الحكومات على خلاف المؤسسات فهي تتنافس على المكانة، السيادة والقوى السياسية والعسكرية.⁵

أما من وجهة نظر Porter فإن المفهوم الوحيد الشامل للتنافسية الدولية هو إنتاجية الدولة، ويرى أن رفع مستوى المعيشة داخل الدولة يتوقف على قدرة مؤسساتها على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية وزيادتها عبر الزمن.⁶ وحتى تحقق المؤسسات هذه الأهداف، يجب أن تحظى بدعم من طرف الدولة وذلك من خلال سياسات تعزيز وتقوية القدرة التنافسية.

ومن هنا ظهر مفهوم "السياسة التنافسية" مرتبطاً بدور الدولة الداعم للتنافسية من خلال توفيرها لبيئات الأعمال الملائمة. وتعرف السياسة التنافسية بأنها "زيادة كفاءة جانب العرض في الاقتصاد في ظل خصائص معينة لأسواق المنتجات وأسواق رأس المال ورصيد المعرفة المستندة إلى العولمة".⁷ أما أدوات السياسة التنافسية فهي تتمثل في القيام بإصلاحات اقتصادية في جانب العرض تحفز هياكل السوق، بالإضافة إلى إصلاحات مؤسسية تشمل كل من أنظمة ممارسة السلطة، أنظمة الضرائب والخدمات التعليمية، أنظمة البحث والتطوير وآليات نقل التكنولوجيا والبنية الأساسية وغيرها من الأنظمة.⁸ ويمكن حصر أهداف السياسة التنافسية في تدعيم قدرة المؤسسات الصناعية أو الأقاليم والدول على توليد دخول مرتفعة لعناصر الإنتاج ومستويات مرتفعة من التوظيف.

2: محددات الميزة التنافسية للدولة

اكتشف Porter من خلال دراسة لـ 10 دول أن المؤسسات التي تتمكن من اكتساب ميزة تنافسية وتستمر في المحافظة عليها في ظل المنافسة الدولية هي التي تواصل التحسين والابتكار والتطوير من خلال عمليات ديناميكية متصلة، وليس من خلال إجراءات منفردة ولمرة واحدة، وكذا الالتزام بالاستثمار المستمر والمتواصل لاعتنام الفرص والعمل على تعظيم المكاسب.⁹ ولقد حدد Porter ركائز للنظام التنافسي الوطني تساهم في صياغة المناخ الصناعي المحدد لأداء المؤسسات. كما أوضح أن هذه المحددات تعمل كنظام ديناميكي متكامل تتفاعل من خلاله وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر ويتأثر بالمحددات الأخرى. وقسم محددات الميزة التنافسية الدولية إلى محددات رئيسية وأخرى مساعدة أو مكملية. تضم المحددات الرئيسية أربع عوامل، هي:¹⁰

- عوامل الإنتاج: وتعتبر مدخلات ضرورية لازمة لدعم قدرة صناعية ما على المنافسة، حيث تنقسم إلى عوامل أساسية مثل الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، موارد رأس المال والبنية الأساسية. وتكون هذه العوامل إما موروثية بطبيعتها داخل الدول وتؤدي إلى خلق ميزة تنافسية، أو عوامل مطورة وهي الأكثر أهمية لصعوبة الحصول عليها أو تقليدها.
- شروط الطلب: يتعلق هذا المحدد بهيكل الطلب، حجمه، نموه والآلية التي يتم بها تدويل هذا الطلب في الأسواق العالمية.

- الصناعات المغذية والمرتبطة: تعتبر الصناعات المرتبطة تلك التي تشترك معا في التقنيات والمدخلات وقنوات التوزيع والعملاء أو تلك التي تقدم منتجات متكاملة. أما الصناعات المغذية أو المساندة فهي التي تمد الصناعة محل الدراسة بالمدخلات اللازمة

للإنتاج. ويمثل تواجد الصناعة كجزء من تجمعات صناعية عنقودية عاملاً أساسياً بل ومن أهم العوامل في تحقيق الميزة التنافسية دولياً، حيث يرى Porter أن المنافسة تتأثر بوجود هذه التجمعات من خلال زيادة إنتاجية المؤسسات المكونة للعنقود وزيادة قدرتها على الابتكار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في المستقبل وتشجيع إقامة مؤسسات جديدة في التجمع العنقودي. ويتوقف كل ذلك على مدى توافر هذه الصناعات المساندة لبعضها البعض وعلى مدى كفاءتها وعلى درجة الارتباط فيما بينها.¹¹

- **استراتيجية هيكل المؤسسة والمنافسة:** لا يوجد نظام إداري مقبول شامل (مهما كانت جاذبية الإدارة اليابانية) حيث تنتج تنافسية صناعة معينة من تجمع ما بين من جهة طرق الإدارة والتنظيم ومن جهة أخرى مصادر الميزة التنافسية في الصناعة نفسها. كما أن هناك ترابط بين المنافسة المحلية القوية وخلق استمرارية ميزة تنافسية في أي صناعة. أما المحددات المساعدة، فتتضمن:

- دور الصدفة: تلعب الأحداث العفوية أو التلقائية، التي تحدث بمحض الصدفة دوراً هاماً في تنافسية ونجاح كثير من الصناعات بالرغم من ضآلة أثرها، حيث أنها في الغالب تقع خارج إطار قوة المؤسسات وقوة الدولة أيضاً وسيطرتها.¹²

- دور الحكومة: على الرغم من أن Porter لم يعتبر الحكومة أحد المحددات الرئيسية للميزة التنافسية، إلا أنه أشار إلى دورها الفعال باعتبارها من المحددات المساعدة في خلق الميزة التنافسية الدولية من خلال التأثير بصورة إيجابية أو سلبية على باقي المحددات. وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً.

3: مراحل تطور الميزة التنافسية للدولة

تمر الميزة التنافسية للدولة بأربعة مراحل وفقاً لما يتوافر من محددات ومدى الترابط والتشابك بينها. وتعتمد الصناعات الناجحة دولياً في تنافسيتها في المرحلة الأولى وبشكل منفرد على عوامل الإنتاج الأساسية (العمل غير الماهر، الأرض، الموقع الجغرافي، رأس المال...)، حيث تتضاءل أهمية المحددات الأخرى للميزة التنافسية. وتعتمد هذه الأخيرة على المنافسة السعرية القائمة على تخفيض تكاليف الإنتاج، حيث يمكن للدولة التأثير على أعار عوامل الإنتاج في هذه المرحلة. أما في المرحلة الثانية، تكون الدولة ومؤسساتها على استعداد للاستثمار بشكل متواصل، حيث يكون الهدف من ذلك هو الحصول على التسهيلات الإنتاجية الحديثة والتطور التقني.¹³ ويمكن أن تخلق مزايا

تنافسية في هذه المرحلة من خلال تحسين ظروف عوامل الإنتاج، استراتيجية المؤسسة، الهيكل وطبيعة المنافسة المحلية. أما الطلب المحلي فيكون على درجة من التعقيد ولا تكون الصناعات المرتبطة والمساندة متطورة إلى حد كبير، حيث يحقق الاقتصاد في هذه المرحلة نجاحا في الصناعات التي تتميز بارتفاع الطلب المحلي ومن ثم يمكن للدولة تنمية الميزة التنافسية من خلال دفع جانب العرض عند جذب الطلب.

بعد مرحلتي الدفع من خلال عوامل الإنتاج والاستثمار تأتي مرحلة الدفع من خلال الابتكار، فتكون المحددات فيها متواجدة في مدى واسع من الصناعات التي تتنافس في السوق العالمي بنجاح. كما يكون الاقتصاد الوطني أقل عرضة للتقلبات الاقتصادية والأحداث الخارجية، حيث يقل دور المنافسة السعرية القائمة على انخفاض التكاليف في اكتساب الميزة التنافسية. ومن ثم تعتمد المنافسة في هذه المرحلة على عنصرين التكنولوجي والتميز ويبدأ تكوين تجمعات (عناقيد) الصناعات من خلال تطوير الصناعات المرتبطة والمساندة ذات المستوى العالمي التي تتنافس دوليا في أجزاء الصناعة الأكثر تمايزا، مما يجعلها تتمتع بالميزة التنافسية بسبب قدرتها على الابتكار والتجديد.

أما دور الدولة يكون مختلفا تماما عن المراحل السابقة، لأن تدخلها هنا يخفض من فعالية التنافسية. ويكون تدخلها من خلال طرق غير مباشرة مثل تحسين جودة الطلب المحلي، حماية المنافسة المحلية، تقديم حوافز الاستثمار لتهيئة البيئة المحلية الملائمة للابتكار والتطوير المستمر. ويرتكز الدور الأكبر على القطاع الخاص.

تمثل المراحل السابقة، كما يشير porter، سلسلة متصلة ومستمرة من المزايا التنافسية للدولة وذلك وفقا لمراحل النمو الاقتصادي. غير أن المرحلة الرابعة من مراحل تطور الميزة التنافسية تمثل بداية تدهور الميزة التنافسية للدولة. ويرجع ذلك إلى الثروة التي تحققت نتيجة المراحل السابقة ورغبة المستثمرين والمديرين في المحافظة على الاستثمارات والابتكارات المحققة دون الرغبة في التطوير. وهنا تبدأ المؤسسات في فقدان الميزة التنافسية في الصناعات العالمية من خلال عدة أشكال منها: انحسار المنافسة المحلية نتيجة للرغبة في المحافظة على الوضع القائم؛ قلة الدوافع إلى الاستثمار وتحمل المخاطر؛ فقدان الموظفين دوافع النجاح؛ تركيز السياسات الحكومية على إعادة توزيع الدخل بدلا من توليدها.¹⁴ وبذلك تفقد مؤسسات الدولة الميزة التنافسية لصالح المؤسسات الأجنبية.¹⁵

4: دور الدولة في تدعيم القدرة التنافسية

لا يمكن الاعتماد على دور الدولة فقط كمحدد للميزة التنافسية، لأن هذا الدور بمفرده سيكون فاشلاً، في حين يحقق نجاحاً من خلال دعم محددات التنافس والسياسات المشجعة للأسواق ورأس المال. سيما أن الدولة لا تستطيع خلق صناعات تنافسية. وتعتبر المؤسسات وحدها القادرة على ذلك، حيث يكمن دورها في تشجيع ودفع المؤسسات إلى تحسين أدائها التنافسي وذلك من خلال إتباعها للسياسات التالية:16

- تنمية عامل الإنتاج من خلال ما تبذله الدولة من جهود لزيادة الإنتاجية عن طريق الاستثمارات في برامج التعليم والتدريب وربطها بالواقع الصناعي وإتباع السياسات التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار وعمليات التطوير والإبداع وتوفير البيانات والإحصاءات اللازمة لذلك وزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية.

- رفع الطلب المحلي من خلال قواعد صارمة تضعها لمواصفات المنتج وقوانين حماية المستهلك ومن خلال أيضا دورها كمشتري رئيسي لكثير من المنتجات مثل الأسلحة، وسائل المواصلات ومعدات، الطائرات المستخدمة للخطوط الوطنية.

- كما يكمن دور الدولة غير المباشر في تدعيم إقامة تجمعات صناعية متكاملة وتوفير البنية الأساسية لذلك وخلق بيئة أين يمكن لهذه المؤسسات أن تكون لها فيها ميزة تنافسية.

كما تستطيع الدولة تقوية الميزة التنافسية من خلال تقديم الإعانات للمؤسسات من أجل مساعدتها في المراحل الأولية للتطور التنافسي، حيث تسير الميزة التنافسية وفقاً لهذه المراحل والتي من خلالها تتحول المصادر الأساسية للميزة التنافسية من مصادر متواضعة إلى مصادر أكثر تميزاً وفي اتجاه الصناعات مرتفعة الإنتاجية. وتتضمن كل مرحلة من هذه المراحل صناعات وأجزاء لصناعات معينة وإستراتيجيات متفاوتة للمؤسسة وكذلك سياسات حكومية مختلفة عن المراحل الأخرى للتطور التنافسي. ومن خلال هذه المراحل نجد أن هناك دور واضح للدولة ينعكس على مصادر الميزة التنافسية ولكنه يتغير من مرحلة إلى أخرى، كما يتدرج من التدخل المباشر إلى تدخل غير مباشر بأدوات جديدة. وتقوم الدولة في المرحلة الأولى بتوجيه رأس المال إلى صناعات معينة وتقديم الحماية المؤقتة لتشجيع دخول المنافسين الجدد إلى السوق وتشجيع التصدير. أما في المراحل التالية، لا يكون التدخل الحكومي مباشر من خلال تخصيص رأس المال والحماية أو الرقابة على التراخيص أو دعم التصدير وباقي الأشكال التدخلية المباشرة. وإنما يكون التدخل هنا بشكل غير مباشر بهدف تحفيز آلية خلق عناصر الإنتاج الأكثر تقدماً

وتخصصا، بالإضافة إلى تحسين نوعية الطلب المحلي وتشجيع تكوين الداخلين الجدد والمؤسسات الجديدة وغرس روح التنافس النشط بين المؤسسات.

ثانيا: تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري

يسعى هذا الجزء إلى الإجابة على التساؤلات الواردة في المقدمة والتي تبحث عن مدى انعكاس بيئة الأعمال الجزائرية على تدعيم القدرات التنافسية ومعرفة دور الدولة في تهيئة بيئة الأعمال الجزائرية وتجاوز معوقات هذه البيئة. وفي سبيل الوصول إلى ذلك سوف يتم تحليل عدد من المؤشرات التي تعبر عن بيئة الأعمال ومقارنة تنافسية الجزائر بمجموعة من الدول العربية ودول العالم ومن ثم إبراز أهم معوقات بيئة الأعمال الجزائرية.

ولما كانت التنافسية الدولية أحد مقومات الازدهار الاقتصادي، فقد انصبحت الجهود على تطوير مؤشرات لقياسها. وفي حين تقتصر بعض المؤشرات على عدد محدود من المتغيرات، فإن مؤشرات أخرى تعتمد على عددا كبيرا من العوامل موزعة على مجموعات لكل منها مؤشرات تستخدم لبناء مؤشر مركب. ومن أهم المؤشرات المركبة التي تهدف إلى تقييم بيئات الأعمال وتنافسية الدول، تلك التي تنشرها المعاهد والمنظمات العالمية. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالفروض التي تستند إليها ومنهجية إعدادها أو عدد الدول التي تغطيها، غير أنها تقدم فائدة كبيرة لمتخذي القرار وواضعي السياسات ورجال الأعمال والمستثمرين في مساعدتهم على التعرف على نقاط القوة والضعف لكل دولة في علاقاتها بالمؤشرات موضع التحليل.¹⁷

1: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري

يتطلب تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنتها مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالتنافسية الإجمالية بصفة عامة وتنافسية بيئة الأعمال على الخصوص. وبما أن الجزائر دولة عربية سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المؤشرات التي ينشرها المعهد الدولي للتخطيط (الكويت) من خلال تقريره للتنافسية العربية، حيث اختار مؤشرات تحدد مستوى تنافسية الدول العربية. ويقسم عوامل التنافسية إلى قسمين رئيسيين هما: العوامل الظرفية، والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الجارية وتضم 4 مؤشرات فرعية أو عوامل أساسية تتمثل في: مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي؛ مؤشر بيئة الأعمال والذي يتكون بدوره من مؤشرات أولية، هي: مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات، مؤشر البنية التحتية الأساسية، مؤشر جاذبية الاستثمار ومؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد؛ مؤشر ديناميكية

الأسواق والمنتجات؛ ومؤشر الإنتاجية والتكلفة. العوامل المستديمة، والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الكامنة وتضم 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة، مؤشر رأس المال البشري، ومؤشر البنية التحتية التقانية.¹⁸

إن معرفة موقع الجزائر حسب مؤشرات التنافسية العربية ومكوناتها يساعد على تحديد العوامل التي تشكل عائقا للتنافسية الجزائر. كما يعكس مؤشر التنافسية الأداء النسبي للجزائر في الأسواق الدولية خاصة بعد إدراج كوريا الجنوبية، ماليزيا وتركيا كدول للمقارنة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: مؤشر التنافسية للدول العربية ودول المقارنة (كوريا وماليزيا)

الترتيب	مؤشر التنافسية الكامنة مع الترتيب	مؤشر بيئة الأعمال مع الترتيب	مؤشر التنافسية الجارية مع الترتيب	مؤشر التنافسية الإجمالية	
01	0.72	0.73	0.68	0.70	كوريا
02	0.53	0.64	0.67	0.60	ماليزيا
03	0.52	0.54	0.58	0.55	البحرين
04	0.47	0.57	0.59	0.53	الإمارات
05	0.53	0.39	0.47	0.50	الكويت
06	0.47	0.45	0.48	0.48	قطر
07	0.38	0.45	0.51	0.44	تركيا
08	0.33	0.47	0.53	0.43	الأردن
09	0.34	0.43	0.49	0.42	تونس
10	0.34	0.42	0.49	0.42	السعودية
11	0.27	0.45	0.53	0.40	عمان
12	0.41	0.34	0.42	0.40	لبنان
13	0.25	0.44	0.48	0.37	المغرب
14	0.30	0.34	0.43	0.37	الجزائر
15	0.23	0.42	0.46	0.34	مصر
16	0.24	0.33	0.43	0.34	سوريا
17	0.11	0.34	0.46	0.28	اليمن
18	0.15	0.18	0.36	0.25	موريتانيا
19	0.15	0.11	0.31	0.23	السودان

المصدر: إعداد هذا الجدول بالاعتماد على تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، ص. 148.

يقدم الجدول رقم 1 تصنيف الدول العربية بما فيها الجزائر مع كوريا، ماليزيا وتركيا كدول للمقارنة حسب مؤشرات التنافسية العربية ومكوناتها. ويعطي لنا الجدول قراءة سريعة لموقع الجزائر والدول الأخرى حسب كل مؤشر. ولقد ساهم إدراج كوريا وماليزيا ذات الوضع الجيد في مجال التنافسية والأداء الاقتصادي واعتبار أدائهما نقاطا مرجعية، في قياس تنافسية الجزائر والدول العربية بالنسبة لها، خاصة أن جل مؤشراتهما تفوق المؤشرات العربية وهذا ما يعكس حجم فجوة الدول العربية في مجال التنافسية. أما

بالنسبة لتركيا، فيتضح من النتائج أنها لا تمثل دولة مقارنة، لأن العديد من مؤشراتها أضعف ولا تشكل حدود خارجية لقيم مؤشرات الدول العربية. ومن خلال الجدول نلاحظ أن أداء الدول العربية مجتمعة أفضل في مجال التنافسية الجارية منه في التنافسية الكامنة، ويعكس هذا الواقع أمرا سلبيا نظرا إلى كون التنافسية الكامنة هي التي تضمن تحقيق النمو واستمرارية ورفع مستوى رفاهية المجتمع على المدى الطويل. وكان احتلال الجزائر للمرتبة 12 فيما يخص مؤشر التنافسية الكامنة نتيجة حصولها على الرتبة السابعة للمؤشر الفرعي الخاص بمؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية (أنظر جدول رقم 2)، حيث كانت نسبة المتخرجين في العلوم والتكنولوجيا من نقاط القوة لهذا المؤشر برصيد 0.85 وإحرازها على الرتبة الثانية وتليها المغرب برصيد 0.74. وتمثل بقية مكونات هذا المؤشر وهي: نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار ونسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات ونسبة الصادرات ذات التقنية العالية نقاط ضعف لهذا المؤشر برصيد 0.25، 0.43، 0.02 والرتب 17، 10، 9 على التوالي.

وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية كانت مؤشراتنا جيدة فيما يخص التنافسية الجارية حيث احتلت الإمارات والبحرين وعمان والأردن وتونس مراتب جيدة، غير أن الجزائر احتلت بالنسبة لهذا المؤشر والذي يشمل المؤشر الفرعي لبيئة الأعمال الرتبة 16 برصيد 0.43. وهذا ما يوضح معاناة الجزائر لمشكلة صعبة تتمثل في ضعف تنافسياتها الدولية بالمقارنة مع الدول العربية بما فيها بعض الدول السائرة في طريق النمو. وبالتعرف على عوامل إعاقة تنافسية الجزائر، التي تكمن خاصة في نقاط الضعف الموضحة في الجدول رقم 1، يتضح أن تحقيق أداء متميز وتنافسي صعب جدا. كما صدر عن WEF تقرير التنافسية العربية لسنة 2005 الذي غطى 12 دولة عربية، وهو الإصدار الثاني بعد التقرير الأول عام 2002. وقد احتلت الجزائر عربيا فيما يخص مؤشر التنمية البشرية والذي يقاس من خلال ثلاث مؤشرات فرعية (متوسط العمر للفرد، المعرفة، مستوى المعيشة) الرتبة 12 والرتبة 103 عالميا، الأمر الذي أدى إلى تصنيفها

بالمتوسطة. هذا بالإضافة إلى تصنيفها في الرتبة الثامنة وبرصيد 4.23 فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي بمكون المؤسسات العامة. أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بالبنية التحتية الرقمية فكان ترتيبها الأخير أي 12 وبرصيد 2.67.¹⁹

2: تحليل بيئة الأعمال الجزائرية

يوضح الجدول رقم 1 مواقع ضعف خاصة بالتنافسية الجارية للجزائر لا سيما على مستوى بيئة الأعمال والتي تعتبر إحدى مؤشرات المعبرة عن ملامح تبرز مناطق الضعف والقوة للاقتصاد الجزائري والمؤثرة على وضعها التنافسي سواء في اكتساب الأسواق الخارجية أو الحفاظ على أسواقها المحلية أو اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والغرض من مؤشر بيئة الأعمال هو رصد نوعية وجاذبية بيئة الأعمال ومدى ملاءمتها في تدعيم القدرة التنافسية. ويقدم الجدول رقم (2) مختلف المؤشرات المكونة للتنافسية لسنة 2003 بما فيها بيئة الأعمال، كما يوضح المؤشرات التي تكسب الجزائر نقاط القوة ويرمز لها بحرف "ق" ونقاط الضعف والتي يرمز لها بالحرف "ض".

تعكس مختلف المؤشرات ضعف جاذبية الاقتصاد الجزائري على أداء الأعمال. ويؤكد تحقيق الجزائر الرتبة 15 فيما يخص مؤشر بيئة الأعمال وبرصيد 0.34 على ضرورة توجيه عناية فائقة لمكونات بيئة الأعمال. ولقد كان مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات من بين نقاط الضعف باحتلال الجزائر الرتبة 16. بينما احتلت الجزائر مرتبة غير مشرفة من خلال تقرير منظمة "شفافية دولية" حول مؤشر الفساد في الدول المصدرة لسنة 2006 بحصولها على علامة تتراوح ما بين 2.6 إلى 2.8 من 10 وهو ما جعلها ضمن القائمة السوداء للدول الفاسدة والمرتشية.²⁰ هذا بالرغم من مباشرة الجزائر في السنوات الأخيرة العديد من البرامج التنموية منها برنامج الإنعاش ودعم النمو وبعدها برنامج الجنوب والهضاب. وهي البرامج التي تخصص لها ما يزيد عن 100 مليار دولار الأمر الذي يفرض ضرورة إضفاء المزيد من الرقابة والشفافية لتفادي تفشي الفساد عند توزيع هذه الصفقات العمومية. ويمر تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات قطاعاً بإشراك مختلف طبقات المجتمع المدني في إحداث التنمية وكذلك بالمسائلة وضمان الشفافية ورفع مستوى الجهاز الإداري من حيث التعيين والترقية بحسب الكفاءة والعمل على إخراج هذا الجهاز من دائرة ضغوطات أصحاب المصالح. كما يمر تحصين الحاكمية عن طريق إنفاذ القانون والعمل على عدم تضارب اللوائح والتشريعات.

جدول رقم 2: مؤشر التنافسية الجزئية ومكونات بيئة الأعمال لسنة 2003

المؤشرات	قيمة المؤشرات	ترتيب الجزائر عربيا	ميزان التنافسية
المؤشر الإجمالي للتنافسية الجزئية	0.37	14	ض
أولاً: مؤشر التنافسية الجارية	0.43	16	ض
1- مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي	0.62	15	ض
2- مؤشر بيئة الأعمال	0.34	15	ض
أ- مؤشر الحاکمية وفاعلية المؤسسات	0.31	16	ض
* الفساد الإداري	0.49	9	-
* احترام القانون والنظام	0.14	17	ض
* البيروقراطية	0.31	14	ض
ب- مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.22	14	ض
* الموانئ وطاقتها السنوية	0.14	6	ق
* نسبة الطرق المعبدة	0.65	11	-
* سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	0.37	16	ض
* المطارات وطاقاتها (الشحن الجوي)	0.002	15	ض
* المطارات وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.13	6	ق
* المطارات وطاقاتها (عدد الرحلات)	0.23	5	ق
* طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)	0.27	9	-
* طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.06	6	ق
* حظيرة المركبات التجارية للفرد	0.27	8	-
* استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد	0.04	15	ض
ج- مؤشر جاذبية الاستثمار	0.33	15	ض
* مدى تطور الأسواق المالية	x	x	-
* السبولة (معدل دوران الأسهم)	x	x	-
* مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناجح	0.06	12	-
المحل الإجمالي			
* حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.10	16	ض
* جاذبية الاستثمار	0.49	15	ض
* مؤشر الجدارة الاستثمارية	0.44	17	ض
* استثمار المحفظة للناجح المحلي الإجمالي	0.11	19	ض
* الضرائب للناجح المحلي الإجمالي	0.81	5	ق
د- مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.51	6	ق
* نسبة الانفاق للناجح المحلي الإجمالي	0.55	8	-
* نسبة الاجور والمرتبات للناجح المحلي الإجمالي	0.71	4	ق
الإجمالي			
* حصة القطاع العام (الاستثمار/ الاستثمار الإجمالي)	0.46	9	-
الإعانات والتحويلات للناجح المحلي الإجمالي	0.42	13	-
3- مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.37	14	ض
4- مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.19	18	ض
ثانياً: مؤشر التنافسية الكامنة	0.30	12	-
1- مؤشر طاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.39	7	-
2- مؤشر رأس المال البشري	0.49	10	-
3- مؤشر البنية التحتية التقنية	0.03	16	ض

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، ص. 200-201.

أما بالنسبة لمؤشر البنية التحتية الأساسية، وبالرغم من حصول الجزائر على الرتبة 14 حيث صنفت من بين نقاط الضعف، غير أننا نجد بعض مكونات هذا المؤشر التي كانت مصادر قوة مثل الموانئ وطاقتها السنوية، المطارات وطاقاتها (نقل المسافرين وعدد الرحلات)، طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين) والتي يجب الاعتناء بها حتى تبقى في نفس المستوى أو تحسن مع المكونات الأخرى. وبالرغم من الجهود الاستثمارية المعتبرة المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة في تطوير البنية التحتية للجزائر، غير أن أدائها يعتبر متأخرا في بعض القطاعات مقارنة بأداء دول المقارنة. وهذا نتيجة لأزمة التمويل التي شهدتها مشاريع تطوير البنية التحتية، الأمر الذي انعكس سلبا على تنافسية الجزائر في جذب رأس المال وارتفاع تكلفة المنتجات، إذ أن تكلفة النقل والتوريد تشكل جزءا مهما من السعر النهائي. وتلعب البنية التحتية الأساسية من شبكة الطرق والهاتف والنقل البري والجوي والبحري وتوفير الكهرباء والماء والطاقة دورا حاسما في ترويج الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال لجذب رأس المال والاستثمار ونقل السلع وتوفير الخدمات على أحسن وجه. كما يتضح أن الجزائر لا توفر البيئة الجاذبة للاستثمار بشقيه الأجنبي والداخلي. وإذا أخذنا بمكونات هذا المؤشر والتي تمثل نقاط ضعف للجزائر، فإنه يتطلب إحداث تغييرات عميقة في الهياكل والمؤسسات والسياسات التي من شأنها أن تحفز الاستثمار. أما بالنسبة لمؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد فكان نقطة قوة بحصول الجزائر على الرتبة السادسة وبرصيد 0.51. ويقصد بهذا التدخل، التدخل المباشر من خلال أنشطة الحكومة الإنتاجية والاستهلاكية. وتعود صعوبة قياس مستوى "تدخل الحكومة" في الاقتصاد لوجوب تحديد مجالات النشاط المفضلة لهذا التدخل ومن ثم قياسها. ونظرا للافتقار كبير في بيانات شركات القطاع العام الذي تتدخل من خلاله الحكومة في الاقتصاد عبر آلية التخصيص الإداري للموارد ومن خلال النظام البيروقراطي السياسي للدولة، اقتصر قياس التدخل الحكومي على نشاط الحكومة المركزية عبر الإنفاق الجاري والاستثماري الذي يعتبر نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي والإجمالي وكذلك نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لحجم الحكومة المركزية وحصة القطاع العام من الاستثمار. وتعكس نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حجم القطاع العام ومدى تغلظه في النشاط الاقتصادي. بينما تعكس نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تحصلت الجزائر على الرتبة الرابعة وبرصيد قوي 0.71 حجم أكبر بنود الإنفاق الحكومي وأقلها مساهمة في العملية التنموية، ومن ثم فهو أحد أهم المؤشرات التي يستدل بها على سلبية أثر التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد. ويعتبر مؤشر حصة استثمارات القطاع العام إلى جملة الاستثمار أكثر

المؤشرات صراحة في تقييم أثر التدخل الحكومي في تخصيص الموارد لأنه يعكس مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الاستثمارية المتاحة. كما يعكس مؤشر نسبة الإعانات والتحويلات إلى جملة الناتج المحلي الإجمالي مزيجا من الإشارات بعضها سلبي كأثر الدفوعات على الكفاءة الاقتصادية وتخصيص الموارد وبعضها إيجابي كأثر التحويلات على توزيع الدخل وتشجيع الاستثمار الخاص. وإذا رجعنا إلى تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي WEF لسنة 2005/2004 احتلت الجزائر المرتبة 71 عالميا في مؤشر التنافس من بين 104 دولة، كما تراجع مؤشر بيئة الأعمال التنافسية إلى المرتبة 89 عالميا وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 3: ترتيب بعض الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر بيئة الأعمال لسنة 2004

الترتيب العالمي	البلد
28	الإمارات العربية
32	تونس
40	البحرين
43	الأردن
46	المغرب
66	مصر
89	الجزائر

المصدر: جريدة الشروق، العدد 1294.

ويلاحظ من الجدول أن مؤشرات تونس، الأردن، المغرب ومصر أحسن بكثير من الجزائر رغم أن هذه الدول غير مصدرة للبترول. وهذا ما يدل على أن بيئة الأعمال الجزائرية تنعكس سلبا على تدعيم القدرات التنافسية.

3: معوقات بيئة الأعمال الجزائرية

يشكل وجود بيئة ملائمة للأعمال عاملا مهما في تدعيم القدرة التنافسية للجزائر. وعلى الرغم من تشابك العناصر المكونة لهذه البيئة والمؤثرة فيها، فإن العبء الرئيسي يقع على عاتق الدولة في تجاوز المعوقات التي ترجع أساسا إلى اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي والقصور في التشريع والتنظيم وسيطرتهما على كثير من الأنشطة الاقتصادية. ويمكن تحديد أبرز معوقات بيئة الأعمال في الجزائر فيما يلي:²¹

- **المساهمة العامة:** تؤدي الدولة دورا حاسما في تهيئة بيئة ملائمة للأعمال من خلال السياسات العامة والتنظيم والرقابة. وتؤثر هذه السياسات خاصة المالية والنقدية منها بشكل مباشر على المحددات الأخرى لبيئة الأعمال. كما تشكل السياسات الضريبية أحد أهم المعوقات وخاصة أنها تستخدم كأداة للحصول الضريبي وزيادة العائدات المالية للحكومة

وليس كأداة للمساعدة في إعادة توزيع الثروة وتخصيص الموارد وتحسين بيئة الأعمال، الأمر الذي يجعل أثرها سلبيا. ويؤدي أحيانا عدم ملائمة الهيكل الضريبي الذي تتعدد أنواعه وتتضارب فيما بينها إلى الازدواج الضريبي. ومن ثم يجب إعادة هيكلة التنظيم من خلال إيجاد بيئة قانونية متطورة تشجع على إقامة مؤسسات تنظيمية متخصصة ومستقلة. وذلك لأن إصلاح قطاع الخدمات والخصخصة والتعليمات والقوانين تشجع المنافسة وتدعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

- **التشريع والتبليغ:** تعاني معظم الدول العربية بما فيها الجزائر من عدم اكتمال الإطار التشريعي لقطاع الأعمال وقصور كبير في تطبيق القوانين الموجودة أو تضاربها ومن ثم تعطيلها. وتزداد حدة هذه المشكلة في ظل التطورات الدولية المتسارعة التي تفرض تعديل القوانين الوطنية وتكييفها مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وكذلك مع متطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مثل قوانين حماية الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة وتزييف الماركات التجارية وتقليدها ونسخ برامج الكمبيوتر وغيرها. ويعتبر دعم حرية القضاء وتعزيز استقلاله عن الجهاز التنفيذي والضغط السياسية من القضايا الرئيسية التي تواجه معظم الدول العربية بما فيها الجزائر.

- **قوانين الاستثمار:** يعتبر إيجاد البيئة القانونية الملائمة للاستثمار الخاص مكونا أساسيا في دعم بيئة الأعمال. وبالرغم من قيام الجزائر خلال السنوات الماضية بوضع قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، غير أنها ما زالت تواجه العديد من المشاكل أهمها عدم وضوح هذه القوانين وعدم ثباتها وكذلك عدم تنفيذها بشكل دقيق أو وجود قوانين سارية المفعول تتناقض معها. كما يعتبر عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في قوانين الاستثمار من أهم المشاكل أيضا.

- **خروط محاصر الإنتاج وخصائصه:** تعاني الجزائر من مشاكل متعددة في عنصر رأس المال سواء كان محليا أو أجنبيا تتمثل في ضعف سوق المال وارتفاع معدلات الفائدة وكذلك ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عنصر رأس المال. إضافة إلى عدم وجود أدوات تمويلية كفؤة وغياب النظم والتشريعات المالية الفعالة. كما تتمثل مشاكل رأس المال الأجنبي في عدم وجود المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إضافة إلى عدم وجود الدعم أو التمويل لمساندة برامج البحث والتطوير. ويضاف إلى ذلك مشكلة الطلب الخارجي على السلع والخدمات، حيث أن معظم السلع الجزائرية من المواد الخام الأولية والتي تتصف بمرونة سعرية عالمية ضعيفة ما

عدا النفط الذي له خصوصيته ناهيك عن منتجات الصناعات التحويلية التي تعاني من عدم ملاءمتها لمواصفات الجودة المطلوبة دوليا ما يحد من قدرتها التنافسية.

- **سوق العمل:** تتمثل أبرز المشاكل في نقص العمالة الماهرة وفرص التدريب وانخفاض أجور الكفاءات المؤهلة مقارنة بالأسواق الدولية. وهذا يعكس التشوه الموجود في النظام التعليمي وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى انتشار الأمية الأبجدية والثقافية وانعكاس كل ذلك على تكلفة التعليم ونوعيته ومن ثم على التنافسية. كما يعتبر عدم التقيد بتنفيذ قوانين العمل أحيانا وفي وجود نصوص غير ملائمة لتطوير بيئة الأعمال أحيانا أخرى من أبرز المشاكل.

- **البيروقراطية والفساد:** يشكل تعقيد الإجراءات التنظيمية وعدم الشفافية والبيروقراطية الإدارية من جهة والفساد من جهة أخرى مشكلة كبيرة لقطاع الأعمال في الجزائر. ويشمل ذلك تعدد أنواع الضرائب وطرق تحصيلها، إجراءات العمل، خدمات البنية التحتية، التخليص الجمركي، التراخيص المتعلقة بالاستثمار والتجارة والعمل. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر لمكافحة الفساد والتي شملت وضع قوانين خاصة لذلك وكذلك تنامي دور السلطات التشريعية وهيئات المجتمع المدني والإعلام في هذا المجال، لا يزال الفساد والمحسوبية من أبرز معوقات تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويشجع على الفساد ضعف رواتب الموظفين الحكوميين وعدم الجدية في تنفيذ القوانين وملاحقة ذوي النفوذ.

خاتمة: تبين النتائج المستخلصة من البحث والتي تجيب على التساؤلات المطروحة فيه أن رفع القدرة التنافسية ما هي إلا وسيلة أو هدف مرحلي لرفع مستوى رفاهية المجتمع وإحداث التنمية المستدامة. ويأخذ دور الدولة في ظل التحرير الاقتصادي أشكالا غير تقليدية، فبدلا من التدخل المباشر تحول هذا الدور إلى مساندة غير مباشرة في تهيئة بيئة ملائمة للأعمال. وعلى الرغم من أن الجزائر لم تحقق الغرض المطلوب منها في تدعيم القدرة التنافسية، غير أنها لا زالت تواصل في الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي ومحاولة الارتقاء بالقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال التدخلات غير المباشرة بأدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية ومن خلال التوجيهات والأنظمة الإدارية والتشريعية ومحاولة تخطي معوقات بيئة الأعمال. وللوصول إلى ما سبق، حدد تقرير التنافسية الدولية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية عشرة عوامل ضرورية لدعم

التنافسية اعتبرها "القواعد الذهبية للتنافسية"، تتمثل في: إيجاد بيئة قانونية مستقرة وشفافة؛ تطوير بنية اقتصادية مرنة؛ تعزيز الاستثمار في البنية الأساسية المادية والتقنية؛ تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي؛ تنمية القدرة على غزو الأسواق الخارجية من خلال الصادرات وكذلك تنمية جاذبية البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ التركيز على كفاءة وسرعة وشفافية الإجراءات الإدارية الحكومية؛ المحافظة على توازن العلاقة بين الأجور والإنتاجية والضرائب؛ حماية النسيج الاجتماعي من خلال تقليص الفروقات في الأجور وتقوية الطبقة الوسطى؛ تكتيف الاستثمار في التعليم والتدريب؛ الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والعولمة بما يحمله من فرص لخلق الثروة وبين الانغلاق والحماية الذي يعزز التماسك الاجتماعي ويحمي نظم القيم.²²

- 1- يختلف مفهوم التنافسية وفقا لمستوى التحليل، فبالإضافة إلى التنافسية الدولية يمكن تطبيق هذا المفهوم على مستوى الصناعة والذي يقصد به قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسن المستمر في الإنتاجية في الصناعة، كما يمكن تطبيقه على مستوى المؤسسة والذي يقصد به تقديم منتج ذو جودة عالية وسعر مقبول من قبل الزبائن مع تحقيق حصة سوقية مقارنة بنظيراتها. ثمة معلومات أكثر في:
- Michel Porter, The Competitive Advantage of Nation : A New Introduction, MacMillan, The Free Press, New York, 1998, pp. 29-32.
- 2- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت 2003، ص. 21.
- 3- نفس المرجع السابق.
- 4- لسترثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، عالم المعرفة، العدد 204، 1995.
- 5- عبيد علي أحمد حجازي، اللوجستك كبديل للميزة النسبية، دار المعارف للنشر، الإسكندرية، 2000، ص.ص. 85-87.
- 6- Michael Porter, La concurrence selon porter, Ed village mondial, Paris 1999, pp. 167-169.
- 7- طارق نوير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، القاهرة، سبتمبر 2003.
- 8- نفس المرجع السابق.
- 9- الدول هي: أمريكا، إنجلترا، سويسرا، السويد، إيطاليا، ألمانيا، الدنمارك، اليابان، كوريا وسنغفورة.
- 10- M.porter, Op.cit., pp. 174-192.
- 11- العنقود هو وسيلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من ناحية تدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين النهائيين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة.
- 12- نجوى علي خشبة، قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصري، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين-القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، ماي 2003، ص. 6.
- 13- محمود حسن حسني، محددات الميزة التنافسية في صناعة الأغذية المصرية باستخدام منهج بورتر، المؤتمر العلمي الثالث، المزايا التنافسية في المنطقة العربية، الواقع والمستقبل، كلية لتجارة، جامعة الأزهر، فرع البنات، 1999، ص.ص. 14-15.
- 14- دعاء محمد سالمان، بناء المزايا التنافسية في قطاع الصناعات التمويلية في مصر، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، ماي 2003، ص. 3.
- 15- لقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة عدة مرات، وهناك دول أخرى وصلت إلى هذه المرحلة وانتهت إليها في عقد الثمانينيات مثل السويد.
- 16- M. Porter, Op.cit, p.p. 193-199.
- 17- طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص. 12.
- 18- تقرير التنافسية العربية 2003، ص. 27.
- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، هيئة عربية دولية، الكويت، العدد الفصلي الثالث 2005، ص.ص. 10-9.
- 20- جريدة الخبر (4 أكتوبر 2006)، العدد 4825.
- 21- تقرير التنافسية العربية 2003، ص.ص. 42-43.
- 22- نفس المرجع، ص. 113.